

معهد التخطيط القومى
دبلوم التخطيط والتنمية
٢٠٠٦/٢٠٠٥

تقييم استراتيجية قطاع البترول المصرى

خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٤ - ٢٠٠١/٢٠٠٠)

اعداد

مهندسة/ وسام رمضان صقر

اشراف

د/ نيفين كمال

مايو ٢٠٠٦

المحتويات

الصفحة	
١	مقدمة
٢	
	(١) استراتيجية قطاع البترول المصرى
٢	١.١ التحديات التى تواجه قطاع البترول .
٣	٢.١ أهداف استراتيجية قطاع البترول وسبل تحقيقها.
١٧	٣.١ مدى تحقق أهداف استراتيجية قطاع البترول .
٢٩	(٢) محاور استراتيجية قطاع البترول المصرى
٢٩	١.٢ اعادة هيكلة قطاع البترول.
٣٤	٢.٢ وضع خطط قومية قابلة للتنفيذ.
٣٥	٣.٢ استحداث نموذج اقتصادى للاستثمار فى قطاع البترول.
٣٧	(٣) النموذج الاقتصادى المطبق فى قطاع البترول
٣٧	١.٣ منظومة التصدير كهدف استراتيجى.
٣٧	١.١.٣ تصدير الزيت الخام.
٣٧	٢.١.٣ تصدير المنتجات البترولية.
٣٩	٣.١.٣ تصدير الغاز المصرى.
٤٤	٤.١.٣ تطور عائدات التصدير.
٤٥	٢.٣ جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية.
٤٥	١.٢.٣ الإطار القانوني والإجرائي الجاذب للاستثمار.
٤٧	٢.٢.٣ تنوع مجالات الاستثمار في قطاع البترول.
٤٩	٣.٢.٣ تطور الاستثمارات في قطاع البترول.
٥٠	٣.٣ التعاون المصرى العربى فى مجال البترول.
٥١	١.٣.٣ دوافع التعاون المصرى العربى.
٥١	٢.٣.٣ ايجابيات التعاون المصرى العربى
٥٢	٣.٣.٣ آفاق التعاون العربى فى مجال البترول.
٥٢	٤.٣.٣ مشروعات التعاون المصرى العربى فى صناعة البترول.
٥٥	٥.٣.٣ سبل زيادة التعاون المصرى العربى فى صناعة البترول.
٥٦	الخلاصة
٥٨	التوصيات
٦٠	الهوامش
٦٢	المراجع

الجدول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	تقديرات احتياطات الزيت الخام والغاز خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)	٤
٢	تقديرات تطور انتاج الزيت الخام والغاز خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)	٦
٣	تقديرات الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية والغازات خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)	٨
٤	تقديرات ما يؤول للخزانة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)	١١
٥	تقديرات الميزان التجارى لقطاع البترول خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥-٢٠٠٤)	١١
٦	تقديرات الدعم للمنتجات البترولية والغاز خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٥-٢٠٠٤)	١٣
٧	الاسعار المحلية والعالمية لبعض المنتجات البترولية والغاز الطبيعى عام (٢٠٠٢/٢٠٠١)	١٤
٨	تطور الاحتياطي المؤكد من الزيت الخام والمنتجات والغاز خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤):	١٧
٩	انتاج الزيت الخام والمنتجات والغازات الطبيعية خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)	١٩
١٠	الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)	٢٠
١١	تطور طاقات تعبئة وتوزيع البوتاجاز خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)	٢١
١٢	تطور اطوال شبكات الغاز والخام والمنتجات البترولية خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)	٢٣
١٣	توزيع الاستهلاك من الغاز الطبيعى على القطاعات المختلفة خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)	٢٤
١٤	تطور ما آل الى الخزانة العامة والدعم المقدم من قطاع البترول خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)	٢٦
١٥	واردات هيئة البترول وشركاتها من المنتجات البترولية خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)	٣٧
١٦	الصادرات البترولية خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤)	٣٨

الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١	تطور الاحتياطي المؤكد من الزيت الخام والمنتجات والغاز خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٨١ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥)	١٨
٢	تطور انتاج الزيت الخام والمنتجات والبتناجاز والغاز خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥)	١٩
٣	تطور الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي خلال الفترة (١٩٨١/١٩٨٢ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥)	٢٠
٤	استهلاك القطاعات المختلفة من المنتجات البترولية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٢
٥	الدعم الذى يتحمله قطاع البترول من فوائضه لتوفير المنتجات البترولية والغاز للسوق المحلي خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠٠٣/٢٠٠٤)	٢٥
٦	تطور قيمة الصادرات البترولية خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠٠٣/٢٠٠٤)	٢٥
٧	توزيع الفائض المحقق من قطاع البترول خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥)	٢٦
٨	تطور عدد العاملين بقطاع البترول خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠٠٣/٢٠٠٤)	٢٧
٩	تطور عدد الشركات التى تم انشائها بقطاع البترول خلال الفترة (١٩٨١/١٩٨٢ - ٢٠٠٣/٢٠٠٤)	٢٧
١٠	الوفر المحقق من تغيير معادلة تسعير الغاز فى الاتفاقيات البترولية خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥)	٤٢
١١	تطور قيمة الصادرات خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥)	٤٤
١٢	تطور الاستثمارات الاجنبية فى البحث والتنمية خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠٠٤/٢٠٠٥)	٤٩

مقدمة:

ان موضوعات الطاقة بصفة عامة تستقطب اهتمامات الدول والشعوب وتسدعى قلقها في بعض الاحيان لما يمكن ان تحدثه من تأثيرات آنية ومستقبلية على اقتصاديات الدول بل وعلى سياساتها واستراتيجياتها الامنية. ولكون البترول والغاز المصدر الاساسي للدخل في معظم الدول المصدرة لهما وهما ايضا" المادة الخام الرئيسية والوقود الرئيسي في معظم الدول المستهلكة والمصدرة تتطلع جميع هذه الدول الى الاستقرار في سوق النفط والغاز بهدف دعم ومساندة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.

ولأن الطاقة هي المحرك الرئيسي لجهود التنمية ويتوافر بوجودها ضمانات استمرار مسيرة التقدم، كان من الطبيعي ان تمثل الجزء الاهم من ثروات الامم، وعلى قدر حسن استغلال هذه الثروة وعلى قدر الجهد الذى يبذل في تميتها تتشكل صورة المستقبل وتتواصل جهود التنمية عبر الاجيال المتتابعة .

وفي مصر لم تزل أغلب مصادر الطاقة تأتي من ثرواتها البترولية والغازية التي يتعلق بها جانب كبير من مستقبل التنمية المصرية، لذلك كان من الضروري العمل على الاستثمار الامثل لهذه الثروة في الوقت نفسه ضمان زيادة مخزونها الاحتياطى بما يتفق مع حاجات خطط التنمية المستقبلية ومعدلات الاستهلاك المتزايدة، كذلك يجب تحقيق فائض يمكن تصديره للخارج لتوفير عائد مناسب ومتزايد من النقد الاجنبى يدعم مشروعات مصر الاستثمارية، ويلبى احتياجات اقتصادها القومى .

فضلا" عن ذلك فان قضية الطاقة في مصر لا بد ان تراعى الحفاظ على المصالح القومية بأن تضع في حسابها المتغيرات العديدة والمتلاحقة التي تفرض على الاقتصاد القومى تحديات ضخمة مثل :

- الزيادة الضخمة في معدلات الاستهلاك لبعض المنتجات البترولية التي لم يعد في قدرة الانتاج المحلى بظروفه الراهنة الوفاء بها الامر الذى دفع الى استيرادها من الخارج مما يؤثر سلبا" على ميزان المدفوعات داخل قطاع البترول.
- التناقص الطبيعى والتدرجى الذى يطرأ على انتاج الزيت الخام لقدم الحقول الكبرى المنتجة الامر الذى يتطلب دعم خطط الاستخراج والبحث والاستكشاف لتحسين معدلات استخراج البترول من الحقول المنتجة من خلال استخدام تكنولوجيات متطورة ،وتكثيف أنشطة البحث لاكتشاف حقول زيت جديدة تضمن توافر احتياطات مؤكدة تعوض نقص الانتاج وزيادة معدلات الاستهلاك.
- الحفاظ على قدرة مصر على ان تظل منطقة جذب لشركات البترول العالمية .
- الاستفادة من احتياطات الغاز بعد اكتشاف حقول الغاز في الصحراء الغربية وشرق البحر المتوسط وشمال الدلتا والمياه العميقة بالبحر المتوسط ، وأن يتم تحويل الاحتياطات المرجحة الى احتياطات مؤكدة تنقل مصر الى مصاف كبرى دول العالم المنتجة للغاز.

وفى هذا السياق سنتناول بالدراسة استراتيجية قطاع البترول المصرى خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤) من حيث الاهداف المستقبلية والنتائج الآنية ، والقاء الضوء على محورى اعادة هيكلة قطاع البترول واستحداث نموذج الاستثمار الجديد والذى يطبق لأول مرة فى قطاع البترول كأحد الدعائم الاساسية لتحقيق الاهداف المرجوة من الاستراتيجية البترولية خاصة بندى زيادة الصادرات وجذب الاستثمارات الاجنبية ، بالاضافة الى دعم التعاون المصرى العربى من خلال الاستثمارات والمشروعات العربية المشتركة كأحد القنوات المستقبلية الهامة لما تحمله من آثار ايجابية تدعم حركة النهوض بالاقتصاد القومى و تنفيذ خطط التنمية الشاملة فى مصر .

(١) استراتيجية قطاع البترول المصري

تعد صناعة البترول المصرية احد الدعامات الاساسية لنمو الاقتصاد القومى لما تضيفه عائداته لموارد البلاد من النقد الاجنبى وكمصدر رئيسى للطاقة يساهم بشكل ايجابى وفعال فى خدمة خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى تتشدها الدولة ، ومن هذا المنطلق كان لزاما " صياغة استراتيجية متكاملة لصناعة البترول المصرية خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠٠٩/٢٠١٠) لمواجهة التحديات المستمرة والحيلولة دون زيادة اثارها السلبية على عوائد قطاع البترول وبالتالي على الاقتصاد القومى وعمليات التنمية الشاملة المرجوة وما يترتب عليه من تحسين مستوى معيشة الافراد فى المجتمع. وفيما يلى سيتم تناول التحديات التى تواجه قطاع البترول ، واهداف استراتيجيته وسبل تحقيق هذه الاهداف ، مع تقييم مدى تحققها.

(١.١) التحديات التى تواجه قطاع البترول :

١. الزيادة الكبيرة والمستمرة فى استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعى.
٢. تحمل قطاع البترول نيابة عن وزارة المالية الدعم الذى يمثل الفرق بين تكلفة توفير المنتجات وسعر بيعها فى السوق المحلى بالاسعار المقررة .
٣. استمرار تزايد الفجوة بزيادة الاستهلاك عن الانتاج.
٤. ظهور مناطق جذب جديدة للاستثمارات الاجنبية مثل ليبيا والعراق والسودان وغرب افريقيا وبعض دول الاتحاد لسوفيتى السابق.
٥. النقص الحاد فى اجهزة الحفر على مستوى العالم مما يؤثر سلبا" على خطط البحث والاستكشاف والتنمية.
٦. ارتفاع اسعار المواد الخام عالميا" ، مما يزيد اعباء التكلفة الاستثمارية للمشروعات.
٧. ندرة مقاولى تنفيذ المشروعات البترولية على مستوى العالم.
٨. محدودية الطاقة المتاحة بالترسانات لانشاء وصناعة السفن التى تنقل المنتجات البترولية.
٩. تذبذب اسعار الزيت الخام عالميا" و ظهور ما يسمى بالفروقات النوعية فى بيع الزيت الخام والتى تؤثر بصورة اساسية على دول الشرق الاوسط التى لا تبيع انتاجها بالاسعار المعلنة ومنها مصر .
١٠. نقص المعروض عالميا" من المنتجات البترولية الرئيسية نظرا" لمحدودية معامل التكرير على مستوى العالم خصوصا" البوتاجاز والسولار مما ادى الى ارتفاع اسعارها عالميا" وبالتالي تأثيرها على ميزان مدفوعات قطاع البترول حيث يتم استيراد كميات منها لتغطية احتياجات السوق المحلى .
١١. تأثير القواعد المنظمة للاتفاقيات الدولية ، وضرورة الالتزام بها خاصة تلك المتعلقة بالنقل البحرى وتأمين السفن وما يترتب عليه من اعباء اضافية.
١٢. عدم توافر قاعدة بيانات تفصيلية للثروة المعدنية والبترول والغاز فى مصر وان التشريعات الحالية للثروة المعدنية لا تساعد على نمو هذه الصناعة وجذب الاستثمارات لها.(١)